ثانيا: مفهوم التدقيق الخارجي في البنوك

1. تعريف التدقيق الخارجي في البنوك

لا يختلف التدقيق الخارجي في البنوك عن التدقيق الخارجي بصفة عامة حيث يمكن تعريف التدقيق الخارجي في البنك على أنه تلك العملية المنظمة التي يتولاها شخص مستقل كليا عن البنك محل المراجعة ومؤهلا علميا وعمليا في الأنشطة البنكية، يقوم بالفحص الانتقادي للقوائم المالية للبنك لإبداء رأيه الفني والمحايد حول مدى صحتها وذلك في شكل تقرير مكتوب يقدم للإدارة والأطراف ذات العلاقة.

هو تلك العملية المنظمة التي تختص بالفحص الانتقادي للسجلات والمستندات والقوائم المالية للبنك بهدف معرفة مدى صحتها وعدالتها وأنها تعطي صورة حقيقية عن المركز المالي للبنك، وكذا فحص مدى تطبيق البنك للقوانين والأنظمة المصرفية السارية في البلد وبلورة ذلك في شكل تقرير مكتوب يقدم للإدارة والأطراف ذات العلاقة.

2. أهداف التدقيق الخارجي في البنوك: يؤكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) أن الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق البيانات المالية وفقا لمعيار التدقيق والتأكيد الدولي (200)تنص أن الهدف من تدقيق البيانات المالية للبنوك هو تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد مدى صحة وسلامة القوائم المالية للبنك، وأنها تعطي صورة صادقة على مركزه المالي[1].

ويشتق من هذا الهدف أهداف أخرى نوجزها فيما يلي[2]:

– مساعدة أصحاب المصلحة في البنوك التجارية في مراقبة إدارة البنك كوكيل عنه، وأصحاب المصلحة هم: المساهمين، جهات الرقابة الرسمية على البنوك التجارية (البنك المركزي، لجنة مراقبة البنوك)، العملاء ودائنو البنك، ونقابة العمل في البنك؛

– التأكيد على الثقة وصدق ودقة الإفصاح حول القوائم المالية المختلفة (ميزانية جدول حسابات النتائج، دائرة التدفقات النقدية، الجداول والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية).

3. أهمية مراجعة حسابات البنوك التجارية: نظرا لاعتبار البنوك كيانات تنظيمية اقتصادية هادفة لتحقيق مستوى مرضي من الربح فإن مراجعة حساباتها تكتسي أهمية خاصة يمكن إيجازها في[3]:

– اكتشاف الأخطاء والغش والجرائم البنكية وتقليل فر ارتكابها؛

– تقييم مدى توافق السياسة النقدية والمالية للبنك مع السياسة النقدية كما أن خضوع البنك التجاري لرقابة وإشراف البنك المركزي يجعل من تقرير مراجع الحسابات حول القوائم المالية للبنك التجاري أداة ووسيلة رقابة وإشراف محايدة.

– تحقيق أقصى قدر من الكفاءة البنكية: حيث أن نتائج عملية مراجعة حسابات بنك تجاري ما سيكون لها تأثير مهم على أسعار وأحجام أسهمه وسنداته إذا كان مقيدا في البورصة.

---

[1] أحمد حلمي جمعة، ***تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة***، سلسلة الكتب المهنية – الكتاب الرابع –، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 19.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، ***مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني***، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007 / 2008، ص ص 59، 60.

[3] عبد الله عنيشل وآخرون، *مرجع سبق ذكره*، ص 288.

– إبداء رأي محايد حول القوائم المالية للبنك: وكلما كانت تقارير مراجعة الحسابات للبنوك التجارية الوطنية نظيفة كلما دعم ذلك الوضع ثقة المؤسسات التمويلية الدولية، وكذا المستثمرين الأجانب في القطاع المصرفي الوطني (تدفق الإيداعات، زيادة المشاركات الاستثمارية، تدفقات العملة الصعبة)؛

– تقييم إدارة المخاطر وتطبيق قواعد الحوكمة: تلعب مراجعة البنوك التجارية دورا حيويا في تفعيل حوكمة تلك البنوك خاصة حوكمة جهات الرقابة.

4. توصيات لجنة بازل حول التدقيق الخارجي في البنوك التجارية

في سنة 2014 أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية مبادئ تتعلق بالتدقيق الخارجي في البنوك تتضمن محورين هما[1]:

– **الجزء الأول:** يتعلق بمسؤوليات لجان التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي، إضافة لعلاقتها والسلطات الإشرافية بالمدققين الخارجيين، وهو ما يدعم المبدأ 27 لمبادئ لجنة بازل المتعلق بالتقارير المالية وعمليات التدقيق الخارجي في البنوك والذي ينص على أن البنوك والشركات الأم للمجموعات البنكية يجب أن يكون لديها حوكمة ورقابة كافية لوظيفة المراجعة الخارجية.

ويساهم لجان التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي من خلال ما يلي:

– استقلاليتهم في تعيين المراجعين الخارجيين وعزلهم؛

– مراقبة وتقييم استقلالية المراجع الخارجي وفعالية عملية التدقيق الخارجي؛

– ضرورة وجود اتصال بين لجان التدقيق والسلطات الإشرافية والمراجعين الخارجين لتمكينهم من الاطلاع بمسؤولياتهم الرقابية وتعزيز جودة عملية التدقيق؛

– تقديم تقرير للجان التدقيق يعكس وضعية البنك.

– **الجزء الثاني:** يتضمن مقترحات من قبل اللجنة لتحسين وظيفة المراجعة الخارجية وتتمثل في:

– يجب أن يتمتع المراجع الخارجي بالكفاءة في الصناعة البنكية حتى يتمكن من الإلمام بالمتطلبات التنظيمية الإضافية المتعلقة بالمراجعة القانونية؛

– تمتع المراجع الخارجي بالموضوعية والاستقلالية؛

– أن يكون المراجع الخارجي على درجة عالية من الاختصاص تؤهله لممارسة الحكم المهني؛

– الالتزام بمعايير التدقيق في إعداد التقارير.

5. أدوار محافظ الحسابات: يمكن تلخيص الأدوار الرئيسية لمحافظ الحسابات:

أ. **الدور القانوني:** حيث يعتبر محافظ الحسابات منبه للأخطاء في نفس الوقت للحالات المشتبه فيها والمخالفات والجرائم التي ترتكب في حق القانون؛

[1] Basel Committee on Banking Supervision, External audits of banks, Bank for International Settlements, March 2014, https://www.bis.org/publ/bcbs280.

ب.الدور الاقتصادي: فمحافظ الحسابات يعتبر هنا خبير مستقل يكلف بالتصديق على الحالة المالية والمحاسبية للمؤسسة ومدى صحتها ودقتها بناء على ذلك فالشركاء والبنوك والأطراف الأخرى المعنية في مجاله أو نشاط المؤسسة يوكلون محافظ الحسابات لضمان صحة المعلومات التي في حوزتهم من أجل توجيه سليم لقرارتهم؛

ج.الدور الاجتماعي: باعتبار محافظ الحسابات يقوم بدور حارس وكاشف لأي خلل أو أخطاء يعرقل الاستقرار السليم والفعال لدورة الإستغلال حيث يكون على محافظ الحسابات الإدلاء بالحقائق التي توصل إليها إلى كل من المسيرين والإدارة العامة حيث أن لهذه الأخيرة الحرية لتوقيف الإستغلال أو إيجاد حلول للتجاوزات والأخطاء المكتشفة.

ثالثا. العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي: إن علاقة المراجع الداخلي بأصحاب المصالح تختلف عن علاقة المراجع الخارجي بذات الأطراف، كما أن المسؤوليات الواقعة على عاتقهما تختلف بعض الشيء حيث أن المدقق الداخلي مسؤول عن تقديم رأي حول نوعية الإدارة، بينما المدقق الخارجي ليس مسؤول عن إبداء رأي حول نوعيتها.

1.أوجه التشابه: فيما يخص أوجه التشابه نذكر ما يلي:

– من حيث المصلحة المشتركة بين المراجع الداخلي والخارجي، وجود نظام فعال للرقابة الداخلي بقصد منع حدوث الأخطاء وأوجه التلاعب أو الحد منهما، فكلاهما يهتم بالمراجعة المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع، من المصلحة المشتركة بينهما وجود نظام محاسبي ملائم يعمل على توفير المعلومات لإعداد القوائم المالية .

– وعلى ذلك فكلاهما يعتمد على نظام الرقابة الداخلية وعلى فحص السجلات المحاسبية، وأيضا تحقيق عناصر وقيم الأصول والالتزامات وبنود حقوق الملكية. أي يعتمدان على فعالية نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المالية والمراجعة التشغيلية.

2. أوجه الإختلاف: تكمن أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنوك التجارية

	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
من حيث نوعية من يقوم بالمراجعة	تنفذ من طرف موظف من داخل البنك	تنفذ من طرف شخص مهني مستقل من خارج البنك
من حيث الاستقلالية	المراجع مستقل استقلال جزئي عن البنك، مستقل عن بعض الإدارات مثل الحسابات والتكاليف لكنه يخدم رغبات وحاجات باقي الإدارات.	شخص مهني مستقل من خارج البنك مستقل استقلال كلي عن البنك.
من حيث الهدف أو الأهداف	– الهدف الرئيسي: التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة للإدارة، وبالتالي ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية والانحراف عن السياسات الموضوعة.	– الهدف الرئيسي: خدمة الملاك عن طريق ابداء الرأي في سلامة وصدق القوائم المالية التي تعدها الإدارة؛ – الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.
من حيث المسؤولية	المراجع المسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقريره على نتائج الفحص والدراسة للمستويات الإدارية العليا.	المراجع المسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره على نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.
من حيث النطاق	تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع، فبقدر المسؤوليات التي تعهد إليه يكون نطاق عمله.	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المراجعة الخارجية.

من حيث الإلزامية	اختياري	إجباري
من حيث التوقيت	مراجعة العمليات في البنك تكون بصفة مستمرة أي على مدار أيام السنة.	تكون مراجعة بصفة دورية يحددها المراجع حسب برنامج تدخلاته

المصدر: عبد العزيز لطفي جراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

3. مدى التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنوك

إن وظيفة التدقيق الخارجي في البنك تنشأ انطلاقا من أعمال المدقق الداخلي، حيث يمكن القول أن هناك فائد متبادلة بين الطرفين، إذ أن المدقق الخارجي أثناء قيامه بعمليات المراجعة قادر على إبداء رأيه في مدى سلامة وصحة نظام الرقابة ومدى ملائمة السياسات والإجراءات المتبعة التي قد يكون المدقق الداخلي قد أغفلها ولم يستطع إبداء رأيه فيها بكل صراحة، كما أن المدقق الداخلي يستفيد من خبرة المدقق الخارجي، ويرفع كفاءته وخبرته عن طريق تقديم مساعدات كبيرة للمدقق الداخلي[1].

وبالتالي تتجلى أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنك في العناصر التالية:

– إن عدم الاستقلالية الكاملة للمدقق الداخلي في البنك تجعل من المدقق الخارجي ضرورة لما يتمتع به من استقلالية كاملة في معظم المواقف؛

– المدقق الداخلي يهتم بالرقابة الداخلية في البنك من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها وهذا ما يوفر للمدقق الخارجي القدرة على تحديد نطاق فحصه وتدقيقه بسهولة وسرعة؛

– وجود المدقق الداخلي كأحد العاملين بالبنك طوال الفترة الزمنية وعلى مدار الدورة، يعطيه الفرصة للقيام بإجراء الفحوص التحليلية التفصيلية، في حين أن المدقق الخارجي عادة ما يقوم بالتدقيق الاختباري وليس الشامل، لذا يمكنه الاعتماد على نتائج الفحص الذي يقوم به المدقق الداخلي على مدار السنة.

رابعا: تقارير المراجع الخارجي في البنوك

يقوم محافظ الحسابات في نهاية مهمته بتقديم تقرير حول صحة وسلامة القوائم المالية للبنك، مع الحرص على إبداء رأيه الفني حول صدقها وسلامتها وعرضها لنتيجة نشاطه ووضعيته المالية، كما يقدم من خلاله نتائج عمله لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية المهتمين بها في اتخاذ قراراتهم.

1. مفهوم تقرير المراجع الخارجي

1.1. تعريف تقرير المراجع الخارجي: هو المنتج النهائي لعملية المراجعة الخارجية، وهو وثيقة مكتوبة صادرة عن مراجع الحسابات يهدف لإبداء رأي فني محايد عن مدى توافق وصدق البيانات والمعلومات للاعتماد عليها وما إذا كانت الكشوف المالية التي أعدها البنك في السنة المالية محل المراجعة تعطي صورة صادقة على مركزه المالي[2].

---

[1] كمال محمد سعيد كامل النونو، ***مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2009، 41.

[2] محمد بوعبيدة وآخرون، ***تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري***، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 2، 2019، جامعة البليدة، الجزائر، ص 122.

2.1. المعيار الدولي للمراجعة رقم 700

-**تعريفه:** يتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع بتكوين رأي حول البيانات المالية، كما يتناول شكل ومحتوى تقرير المراجع الذي يتم إصداره نتيجة عملية مراجعة البيانات.

-**الغرض منه:** وضع معايير وتوفير إرشادات بشأن تقرير مراجع الحسابات المستقل الصادر نتيجة مجموعة كاملة من البيانات المالية، التي أعدت حسب إطار إعداد التقارير المالية مصمم لتحقيق الغرض العادل ولتلبية احتياجات المستخدمين وأصحاب المصالح، كما أنه يوفر إرشادات بشأن الأمور التي يأخذها مراجع الحسابات بعين الإعتبار عند تكوين رأي حول البيانات المالية[1].

2. مسؤوليات المراجع بشأن إعداد التقرير: يجب أن يبين تقرير المراجع أن مسؤوليته هي إعطاء رأي فني محايد حول مدى صدق ودلالة القوائم المالية على المركز المالي للبنك، وأنها معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، ويجب التنويه في ذلك للعناصر التالية[2]:

- ما إذا كانت السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها متفقة مع إطار إعداد التقارير المالية؛
- مدى احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المقبولة عموما؛
- تقييم العرض العادل للقوائم المالية؛
- ما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة معقولة؛
- ما إذا كانت المعلومات المعروضة في البيانات المالية بما في ذلك السياسات المحاسبية مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ويمكن فهمها؛
- ما إذا كانت البيانات المالية تقدم افصاحات كافية تمكين المستخدمين من فهم أثر المعاملات والأحداث الهامة على المعلومات التي تضمنتها البيانات المالية؛
- عرض جميع الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية وكل الوثائق المتضمنة للمعلومات المحاسبية في نهاية كل دورة.

3. عناصر تقرير المراجع الخارجي: ينص المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 على ضرورة توفر التقرير على العناصر التالية[3]:

- **عنوان التقرير:** وذلك لتمييزه عن باقي التقارير؛
- **الموجه إليهم التقرير:** مساهمي البنك؛
- **الفقرة التمهيدية:** تتضمن الإشارة إلى القوائم المالية التي تم تدقيقها، مسؤولية إدارة البنك في إعداد هذه القوائم ومسؤولية محافظ الحسابات في تدقيقها وإبداء رأيه فيها، وذلك حسب ما أشار إليه المعيار الدولي رقم 13؛

---

[1] المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، ***أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم 700 الخاص بتقرير مدققي الحسابات على تضييق فجوة التوقعات – دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية والأكاديميين قطاع غزة*** –، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التمويل والمحاسبة، جامعة غزة، فلسطين، 2013، ص 31.

[2] أحمد حلمي جمعة، ***تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة***، سلسلة الكتب المهنية – الكتاب الثاني –، دار صفاء والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 18، 19.

[3] **The International Federation of Accountants (*IFAC*), *Norme ISA 700, opinion et rapport sur des états financiers***https://www-ifac.org

- وتأخذ الفقرة التمهيدية أو الافتتاحية في تقرير المراجع الشكل التالي: ***لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة (لبنك ...) كما هي في تاريخ 31/ 12/ ... وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة البنك، وأن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حيالها بناء على مراجعتنا لها***"[1].

– **فقرة النطاق:** يجب أن يشير التقرير لنطاق المراجعة، وأنها قد تمت وفق معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، كما يجب أن تتضمن هذه الفقرة بيانا يوضح ان عملية المراجعة قد خطط لها ونفذت، وذلك للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما يجب أن يذكر المراجع في فقرة النطاق ما يلي:

– فحص القرائن وأدلة الإثبات المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية؛

– تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

– تقييم العرض العام للقوائم المالية؛

– تقييم التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة لإعداد القوائم المالية؛

– ذكر في نهاية فقرة النطاق عبارة تفيد أن عملية المراجعة تقدم أساسا معقولا لإبداء الرأي حول القوائم المالية.

- والفقرة التالية هي نموذج عن فقرة النطاق "***لقد قمنا بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل لتأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصا اختباريا للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة لتقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا***"[2].

– **فقرة التحفظ أو الفقرة الإيضاحية**: توضح التحفظات التي يبديها المراجع بخصوص أي بند من بنود القوائم المالية؛

– **فقرة إبداء الرأي:** تتضمن رأي المدقق حول القوائم المالية ككل، تهدف لتوضيح النتائج المتوصل إليها بإبداء رأي فني محايد حول مدى صدق القوائم في التعبير عن المركز المالي للبنك ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها؛

- وفيما يلي نموذج عن فقرة إبداء الرأي: "***في رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تمثل بصورة صادقة المركز المالي لشركة (لبنك ...)كما هو في 31 / 12 / ...، ونتائج أعمالها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها***"[3].

– **أمور أخرى:** التزامات إضافية عن تلك المنصوص عليها في المعايير الدولية مما تسمح بتوفير مزيد من الإيضاح لمسؤوليات المدقق؛

– إسم المدقق وعنوانه؛

---

[1] إدريس عبد السلام اشتيوي، ***المراجعة – معايير وإجراءات –***، الطبعة 5، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2008، ص 26.

[2] إدريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26، 27.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

- تاريخ التقرير.

4. أنواع تقارير محافظ الحسابات: حسب المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 يمكن إبداء أربعة أنواع من الرأي في تقرير محافظ الحسابات هي: التقرير النظيف، التقرير التحفظي، التقرير السلبي وتقرير عدم إبداء الرأي، نوجزها كالتالي:

1.4. التقرير النظيف (غير المتحفظ أو المطلق): يبين هذا التقرير أن القوائم المالية تمثل بعدالة المركز المالي ونتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها[1].

الجدول رقم (08): تقرير مراجع الحسابات النظيف (تقرير بدون تحفظ)

عنوان التقرير	تقرير مراجع الحسابات
توجيه التقرير	إلى السادة مساهمي بنك..... (شركة مساهمة)
الفقرة التمهيدية	لقد قمنا بمراجعة الميزانية العامة لبنك..... (شركة مساهمة) في 31 ديسمبر من السنة N وجدول حسابات النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وتلك القوائم المالية هي من مسؤولية البنك أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا لها.
فقرة النطاق	لقد قمنا بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نخطط ونؤدي عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة أيضا الفحص على أساس اختباري للقرائن وأدلة الإثبات المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا.
فقرة إبداء الرأي	في رأينا أن القوائم المالية توفر صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك في 31 ديسمبر من السنة N ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.
- **التاريخ** - **الإسم** - **العنوان** - **التوقيع**	المنطقة في: اليوم/الشهر / السنة N+1 مكتب الأستاذ: الإسم واللقب ..... للمراجعة والتدقيق. العنوان: ..... التوقيع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: أمين السيد أحمد لطفي، ***التطورات الحديثة في المراجعة***، الدار الجامعة، مصر، 2007، ص 649.

2.4. التقرير التحفظي: وهو التقرير الذي يحتوي على تحفظات يبديها المراجع بخصوص أي بند من بنود القوائم المالية، إذ أن الرأي المتحفظ يجب أن يتم التعبير عنه عندما يتم عرض القوائم المالية بعدالة باستثناء ذلك البند الذي ارتبط به التحفظ، ويوضح المراجع ذلك في فقرة إيضاحية (فقرة التحفظ) تقع بين فقرة النطاق وفقرة إبداء الرأي.

- **الفقرة الإيضاحية:** "كان البنك يتبع طريقة الاهتلاك الخطي لحساب أقساط الاهتلاك السنوية للأصول الثابتة، غير أن البنك استخدم خلال هذه السنة المنتهية في 31 ديسمبر من السنة N طريقة الاهتلاك المتزايد".

➢ ويجب إضافة عبارة "باستثناء ما ورد في الفقرة السابقة (الفقرة الإيضاحية)" قبل فقرة إبداء الرأي.

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص 334.

– **فقرة إبداء الرأي:**" وفي رأينا باستثناء ما ورد في فقرة التحفظ، فإن القوائم المالية ككل توفر صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك في31 ديسمبر من السنة N ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها".

الجدول رقم (09): تقرير مراجع الحسابات المتحفظ

عنوان التقرير	تقرير مراجع الحسابات
توجيه التقرير	إلى السادة مساهمي بنك..... (شركة مساهمة)
الفقرة التمهيدية	لقد قمنا بمراجعة الميزانية العامة لبنك..... (شركة مساهمة) في31 ديسمبر من السنة N وجدول حسابات النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، تلك القوائم المالية هي من مسؤولية البنك أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا لها.
فقرة النطاق	لقد قمنا بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نخطط ونؤدي عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة أيضا الفحص على أساس اختباري للقرائن وأدلة الإثبات المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا.
الفقرة الإيضاحية (فقرة التحفظ)	كان البنك يتبع طريقة الاهتلاك الخطي لحساب أقساط الاهتلاك السنوية للأصول الثابتة، غير أن البنك استخدم خلال هذه السنة المنتهية في31 ديسمبر من السنة N طريقة الاهتلاك المتزايد.
فقرة إبداء الرأي (الرأي المتحفظ)	وفي رأينا باستثناء ما ورد في فقرة التحفظ، فإن القوائم المالية ككل توفر صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك في 31 ديسمبر من السنة N ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.
التاريخ	المنطقة في: اليوم/ الشهر / السنة N+1
الإسم	مكتب الأستاذ: الإسم واللقب ..... للمراجعة والتدقيق.
العنوان	العنوان: .....
التوقيع	التوقيع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: وليم توماس، أمرسون هنكي، ***المراجعة بين النظرية والتطبيق***، تعريب أحمد حامد حجاج، كمال سعيد، دار المريخ، السعودية، 1989، ص 111.

3.4. التقرير السلبي أو العكسي: وهو التقرير الذي يحتوي على رأي المراجع بأن القوائم المالية لا تمثل الوضع المالي للبنك ولا نتائج أعماله والأسباب التي تؤدي إلى إصدار هذا الرأي هي:

– قصور هام وجوهري في الأمور المحاسبية؛

– قصور هام وجوهري في الإفصاح؛

وعليه يتم بيان ذلك في الفقرة الإيضاحية وفقرة إبداء الرأي مع بقاء الفقرات الأخرى على حالها.

– **الفقرة الإيضاحية:** " إن البنك أظهر قيمة الأصول الثابتة على أساس قيمة الشراء خارج الرسم (H.T) بدلا من على أساس قيمة الشراء متضن الرسم(T.T.C)، وقام باحتساب أقساط الاهتلاك على أساس تلك القيم، وهذا مخالف للمبدأ المحاسبي الذي ينص على ضرورة أن تظهر الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مطروحا منها الاهتلاك محسوبا على

أساس التكلفة، إن هذا الأسلوب في التقييم أدى إلى تخفيض قيمة الأصول الثابتة بقيمة مليونين دينار جزائري، وبالتالي رفع الأرباح بقيمة 600 ألف دينار جزائري".

– **فقرة إبداء الرأي:** "في رأينا وبسبب المخالفة المشار إليها في الفقرة السابقة فإن القوائم المالية لا توفر صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك في31 ديسمبر من السنة N ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

الجدول رقم (10): تقرير محافظ الحسابات السلبي (العكسي)

عنوان التقرير	تقرير مراجع الحسابات
توجيه التقرير	إلى السادة مساهمي بنك..... (شركة مساهمة)
الفقرة التمهيدية	لقد قمنا بمراجعة الميزانية العامة لبنك..... (شركة مساهمة) في31 ديسمبر من السنة N وجدول حسابات النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، تلك القوائم المالية هي من مسؤولية البنك أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا لها.
فقرة النطاق	لقد قمنا بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نخطط ونؤدي عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة أيضا الفحص على أساس اختباري للقرائن وأدلة الإثبات المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا.
الفقرة الإيضاحية	" إن البنك أظهر قيمة الأصول الثابتة على أساس قيمة الشراء خارج الرسم (H.T) بدلا من على أساس قيمة الشراء متضن الرسم (T.T.C)، وقام البنك باحتساب أقساط الاهتلاك على أساس تلك القيم، وهذا مخالف للمبدأ المحاسبي الذي ينص على ضرورة أن تظهر الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مطروحا منها الاهتلاك محسوبا على أساس التكلفة، إن هذا الأسلوب في التقييم أدى إلى تخفيض قيمة الأصول الثابتة بقيمة مليونين دينار جزائري، وبالتالي رفع الأرباح بقيمة 600 ألف دينار جزائري".
فقرة إبداء الرأي	وفي رأينا وبسبب المخالفة المشار إليها في الفقرة السابقة فإن القوائم المالية لا توفر صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك في 31ديسمبرمن السنة N ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.
– **التاريخ** – **الإسم** – **العنوان** – **التوقيع**	المنطقة في: اليوم/ الشهر / السنة N+1 مكتب الأستاذ: الإسم واللقب ..... للمراجعة والتدقيق. العنوان: ..... التوقيع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: عبد الوهاب نصر الدين، ***مبادئ المحاسبة المالية – وفق معايير المحاسبة الدولية***، الدار الجامعة، مصر، 2003، ص 196.

4.4. تقرير عدم إبداء الرأي: وفحوى هذا التقرير أن المراجع لا يستطيع إبداء رأيه، حيث قد لا يمكنه إبداء رأي نظيف عند وجود إحدى الحالات التالية والتي لها أو قد يكون لها وفق المدقق تأثير جوهري على القوائم المالية:

أ. هناك تحديد لنطاق عمل المدقق أي وجود قصور هام وجوهري في نطاق المراجعة مثل وجود قيود من قبل إدارة البنك على المراجع؛

ب. هناك عدم إتفاق مع الإدارة حول القوائم المالية (قبول السياسات المحاسبية أو طريقة تطبيقها أو كفاية الإفصاحات في القوائم المالية)؛

ج. عدم كفاية السجلات المحاسبية؛

د. نقص أو فقدان استقلالية المراجع لأي سبب من الأسباب.

– **الفقرة الإيضاحية:** "نظرا لوجود قيود من إدارة البنك على المراجع وعدم كفاية السجلات المحاسبية، فإننا لم نتمكن من تطبيق بعض الإجراءات اللازمة للمراجعة."

– **فقرة إبداء الرأي:** في رأينا بسبب ما ذكر في الفقرة الإيضاحية لم نصل إلى درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأي في القوائم المالية، لذا فإننا لا نبدي رأيا في القوائم المالية للبنك في31 ديسمبر من السنة N.

الجدول رقم (11): تقرير محافظ الحسابات لعدم إبداء الرأي

عنـــــوان التقرير	تقرير مراجع الحسابات
توجيـــــه التقرير	إلى السادة مساهمي بنك..... (شركة مساهمة)
الفقـــــرة التمهيدية	لقد قمنا بمراجعة الميزانية العامة لبنك.... (شركة مساهمة) في31ديسمبرمنالسنةNوجدول حسابات النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، تلك القوائم المالية هي من مسؤولية البنك أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا لها.
فقرة النطاق	لقد قمنا بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نخطط ونؤدي عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة أيضا الفحص على أساس اختباري للقرائن وأدلة الإثبات المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا.
الفقـــــرة الإيضاحية	"نظرا لوجود قيود من إدارة البنك على المراجع وعدم كفاية السجلات المحاسبية، لم نتمكن من تطبيق بعض الإجراءات اللازمة للمراجعة"
فقـرة إبـداء الرأي	وفي رأينا بسبب ما ذكر في الفقرة الإيضاحية لم نصل إلى درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأي في القوائم المالية، لذا فإننا لا نبدي رأيا في القوائم المالية للبنك في31ديسمبرمنالسنةN.
التاريخ **الإسم** **العنوان** **التوقيع**	المنطقة في: اليوم/الشهر / السنة N+1 مكتب الأستاذ: الإسم واللقب ..... للمراجعة والتدقيق. العنوان: ..... التوقيع

المصدر: **نفس المرجع السابق، ص 196.**

أمثلة عامة عن الفقرات الإيضاحية:

– **عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية:** (تغيير مبدأ محاسبي مقبول ومتعارف عليه بمبدأ آخر مقبول ومتعارف عليه)**:**" كان البنك يتبع طريقة الاهتلاك الخطي لحساب أقساط الاهتلاك السنوية للأصول الثابتة، غير أن البنك استخدم خلال هذه السنة المنتهية في 31 ديسمبر من السنة Nطريقة الاهتلاك المتزايد"

– **مخالفة المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها:** "لم يقم البنك بتكوين مخصصات الديون المتعثرة بمليون دينار جزائري (1.000.000 دج) في31 ديسمبر من السنة N ".

- **الإفصاح غير الكامل:** "قام البنك بإصدار أسهم عادية بقيمة 3 ملايين دينار جزائري بتاريخ 05/05 من السنة Nهذا وتحتوي إتفاقية الإصدار على قيود تخص توزيع الأرباح المستقبلية على المساهمين من الأرباح المحققة لمدة سنتين إلا أنه تم توزيع الأرباح 31 ديسمبر من السنة N وبرأينا يجب الإفصاح عن هذه المعلومات وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".

- **وجود قصور على نطاق المراجعة:** "

- نظرا لعدم كفاية السجلات المحاسبية للبنك للسنة السابقة، فإننا لم نتمكن من تطبيق بعض الإجراءات اللازمة للمراجعة أو الحكم على مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها في السنة السابقة".

- "إرسال طلب مصادقات إلى بعض العملاء من أجل التحقق من الأرصدة المدينة المستحقة للبنك إلا أنهم لم يرسلوا مصادقاتهم مما لم يمكن المراجع من تطبيق بعض الإجراءات اللازمة للمراجعة ".

- "التلاعب في حسابات البنك عن طريق إخفاء بعض الفواتير التي تستحق الدفع في تاريخ الميزانية".